

يمكنكم تقديم مقترحاتكم حول تحديث الوظيفة العمومية على العنوان التالي :
istichara.alwadhifa@pm.gov.tn

بطاقة حول الاستشارة الوطنية لتحديث الوظيفة العمومية

المرجع: خطاب سيادة رئيس الجمهورية بمناسبة الاحتفال بالذكرى
العشرين للتحويل في 7 نوفمبر 2007 والذي تضمن:

" ولما كانت الإدارة العمومية عاملا مؤثرا في دفع التنمية، فإن ذلك
يحتم مزيد تفعيل الارتقاء بأدائها إلى الأفضل مركزيا وجهويا ومحليا.
واعتبارا إلى أهمية العنصر البشري في تحقيق ذلك الهدف، فإننا
نأذن بالقيام باستشارة وطنية لتحديث الوظيفة العمومية ودعم قدرتها
على مواكبة التحولات الجارية".

انطلاقا من هذا الخطاب، يمكن استخراج العناصر الجوهرية التي
تقوم عليها فلسفة هذا القرار الرئاسي:

- الإدارة العمومية كعامل مؤثر في دفع التنمية، وهو ما يقتضي
مزيد تفعيل الارتقاء بأدائها (الإدارة العمومية) إلى الأفضل
مركزيا وجهويا ومحليا،
- أهمية العنصر البشري في تحقيق هذا الهدف.

وعلى ضوء هذه العناصر الجوهرية تم حصر الإشكالية

المحورية في السؤال التالي:

ما هي السبل الكفيلة بتطوير الوظيفة العمومية بما يمكّن الإدارة من الإضطلاع بدورها كعامل مؤثر في دفع التنمية وكسب التحديات الراهنة؟

هناك عنصر آخر لا بد من التذكير به في هذا السياق وهو المتعلق بتوجهات المخطط الحادي عشر للتنمية الإقتصادية والاجتماعية بالنسبة إلى الفترة (2007 - 2011)، حيث تمّ في إطار هذا المخطط ضبط استراتيجية التنمية الإدارية بالنسبة إلى الفترة المذكورة (2007-2011) والتي تقوم على 8 محاور أساسية وهي:

- الارتقاء بمؤشرات التنمية الإدارية إلى مستوى المقاييس والمعايير الدولية.

- دعم مساهمة الإدارة في تحسين مناخ الأعمال.
- تعميم نظام الجودة بالمصالح العمومية.
- مزيد الإحاطة بمشاغل وحاجيات المواطن.
- تعزيز الإدارة الإلكترونية.
- التقليل من الكلفة وترشيد النفقات.
- تحديث التشريعات وضمان جودتها وتناسقها.
- النهوض بالموارد البشرية حيث يعتبر العنصر البشري من أبرز العوامل الرئيسية في تحقيق النقلة النوعية المنشودة للعمل الإداري.

تجسيما لهذا القرار الرئاسي، تم تكوين 3 لجان للاستشارة الوطنية

وهي:

- لجنة وطنية

- لجنة مساندة

- لجنة فنية.

- تضم هذه اللجان نخبة متميزة من الكفاءات والخبرات الوطنية من

أساتذة جامعيين في اختصاصات متنوعة وإطارات إدارية عليا.

- تتناول أعمال اللجان بالدرس والتحليل والتقييم لمختلف الجوانب

المتصلة بمجال الوظيفة العمومية وذلك من خلال تكوين أربع لجان

فرعية تختص كل واحدة منها بدراسة محور معين من المحاور

المتصلة بتحديث الوظيفة العمومية على غرار التكوين والانتداب

وتقييم أداء الموظف والتحفيز وذلك بهدف تقديم تصورات جديدة في

مجال التصرف في الموارد البشرية للوظيفة العمومية.

- وفي إطار التفتح على التجارب المقارنة والاستئناس بالمقاربات

المجددة، تولت الوزارة الأولى بالتعاون مع منظمة التنمية والتعاون

الاقتصادي O.C.D.E ، تنظيم ملتقى دولي بتونس حول مقاربات

تحديث الوظيفة العمومية ببلدان هذه المنظمة وذلك يومي 14 و 15

فيفري 2008 وذلك بمشاركة خبراء من تونس وبلدان عربية

وأوروبية، وقد مثل هذا الملتقى فرصة هامة لتبادل الخبرات

والتجارب في مجال تحديث الوظيفة العمومية.